

تحليل الصراعات الدولية المعاصرة: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الإستراتيجية

د/ فوزي نور الدين

جامعة بسكرة

المخلص:

Abstract:

The conflict phenomenon represents the part which is the more apparent and active in contemporary international policy. The radical change that occurred after the Cold War affected considerably the nature and the content of the international conflicts, especially after the retreat of military and ideological factors, and the rising of the economic and cultural role in international relations. The study tries to discover and analyses the content of the theories that try to explain the nature of international conflicts since the end of the Cold War. As a result, regardless of the relative importance of the cultural factors as a motif for a contemporary international conflicts, while the strategic considerations that have a relation with power and national interests remains present in these conflicts. Thus, there is a resort to cultural considerations in order to hide the policies of power that are dominant in our contemporary world.

تمثل ظاهرة الصراع الجانب الأكثر بروزا وحركية في السياسة الدولية المعاصرة . وقد كان للتحويلات الجذرية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة انعكاسات بالغة الأهمية على طبيعة ومضمون الصراعات الدولية، خصوصا بعد تراجع العوامل العسكرية والإيديولوجية وتساعد العوامل الاقتصادية والثقافية في العلاقات الدولية. تحاول الدراسة استكشاف وتحليل مضمون النظريات التي حاولت تفسير طبيعة الصراعات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. تخلص الدراسة، انه بالرغم من الأهمية النسبية لدور العوامل الثقافية كمحرك للصراعات الدولية المعاصرة، إلا أن الاعتبارات الإستراتيجية المرتبطة بالقوة والمصالح القومية تبقى حاضرة بقوة في معظم الصراعات. ويتم اللجوء إلى الاعتبارات الثقافية في كثير من الأحيان للتغطية على سياسات القوة السائدة في عالمنا المعاصر .

مقدمة:

سجلت نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي بروز عالم بدون معالم ثابتة، كما أن نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي أوجدت عالما بدون عدو واضح وقادر على تحدي الغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أبرز التحول في هيكل النظام الدولي عدة تطورات أهمها، تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وحدث موجة ذات طابع عالمي من التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق.

كما حصل تحول في طبيعة المشكلات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، حيث شهد العالم تزايد المشكلات العابرة للحدود مثل: الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب الدولي...إلخ.

وقد كان للتحولات في هيكل موازين القوى في النظام الدولي الجديد انعكاسات بالغة الأهمية على خريطة الصراعات الدولية، وعلى رأسها تصاعد الصراعات القومية أو الدينية أو الإثنية أو الطائفية في مناطق كثيرة من العالم .

وعلى مستوى التنظير للعلاقات الدولية، فقد برزت عدة أطروحات لمحاولة تفسير ما حدث بعد نهاية الحرب الباردة. من هنا ظهرت نظريات تركز على دور العوامل الثقافية والحضارية في تفسير العلاقات الدولية بصفة عامة والصراعات الدولية بصفة خاصة، خصوصا بعد تراجع العوامل العسكرية والإيديولوجية التي تحكمت في عالم الحرب الباردة. من جهة أخرى، بقيت نظريات أخرى تركز على الأبعاد الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الوطني والمصالح القومية، واعتبارها العناصر الحاسمة المتحكمة في خريطة الصراعات العالمية .

من هذا المنطلق تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

هل يمكن اعتبار العوامل الثقافية والحضارية متغيرات تفسيرية هامة للصراعات الدولية المعاصرة ؟ أم أن الاعتبارات الاستراتيجية والمصلحية تشكل الدوافع الحقيقية لهذه الصراعات؟

نحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التحول في طبيعة الصراع الدولي بعد الحرب الباردة

أحدث انهيار القطبية الثنائية تغيرات جذرية في مضمون ومصادر الصراعات الدولية، وذلك بفعل اختلال آليات الإستقرار وضبط الصراعات التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة. وهو ما أدى إلى تحول شامل لظاهرة الصراع في البيئة الدولية واتجاهها نحو اكتساب مضامين جديدة. فبعد تراجع العوامل العسكرية والإيديولوجية التي لعبت دورا رئيسيا في تحديد علاقات الأمم، إنتقل الاهتمام والتركيز إلى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وانعكس هذا الاهتمام في العديد من الدراسات والنظريات، وعلى رأسها تلك المتعلقة بالصراع الدولي.

مع نهاية الحرب الباردة، حدث تغير في طبيعة الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي، حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة هذا النظام. كما حصل تغير في طبيعة القضايا المطروحة، حيث أن تراجع مكانة الأيديولوجية كمصدر أساسي من مصادر الصراع الدولي، فسخ المجال أمام مصادر أخرى وفي مقدمتها العامل الاقتصادي (1). برز التنافس الإقتصادي بوصفه إحدى الصور المعاصرة للصراع الدولي، وذلك على اعتبار تنامي تيارات العولمة الإقتصادية وتوسع ظاهرة التكتلات التجارية والاقتصادية التي أصبحت أداة رئيسية لإدارة الصراع الإقتصادي العالمي، زيادة على أن الانقسام الإقتصادي بين عالم الشمال الغني وعالم الجنوب الفقير جعل المجال الإقتصادي رهانا حقيقيا في عالمنا المعاصر.

كما أصبحت القدرة علي خلق تكنولوجيات جديدة وإنتاجها واستعمالها هي التي تحدد أوضاع السيطرة والتبعية على الصعيد العالمي، حيث هيأت التكنولوجيا الأرضية الخصبة للتحولات الإقتصادية والعسكرية والثقافية على مستوى العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، وبالتالي أصبحت التكنولوجيا أيديولوجيا جديدة للعلاقات الدولية المعاصرة. (2) شكلت نهاية الحرب الباردة ولادة مرحلة جديدة في تطور النظام الدولي، أدت إلى تحولات في طبيعة ومفهوم القوة، حيث شهدت هذه المرحلة تراجعا للمفهوم التقليدي للقوة والحرب، بفعل بروز نزاعات ذات أبعاد دينية وثقافية واجتماعية، وهو ما يؤشر لصعود دور

العوامل الثقافية في تشكيل التفاعلات الدولية بفعل بروز مفهوم الهوية الثقافية واتخاذ أبعادا تصارعية حادة في عدة مناطق من العالم. (3)

هذه المرحلة الجديدة أوجدت ميكانيزمات للرفض يتم ترجمتها عبر إعادة تموقع الهويات، وهو ما ينشئ أشكالاً جديدة من العنف يستعصي على الآليات الدولية توقيفها. (4) إن نهاية الثنائية القطبية الناتجة عن الحرب الباردة أعادت إحياء عدد كبير من الصراعات القومية، وتم فسح المجال لمختلف الجماعات للدفاع عن هوياتها أو المطالبة بها (5)، فإذا كانت نزاعات الحرب الباردة مصدرها إستراتيجي في إطار الصراع بين القطبين، وكانت هناك قواعد للعبة إدارة النزاعات، فإن النزاعات الجديدة أو المتجددة مصدرها اثني هويتي. وبعض هذه النزاعات عبارة عن نزاعات اجتماعية ممتدة أي أنها تتغذى على ذاتها وتعيد إنتاج نفسها بسبب قدرتها التعبوية. (6) إذ قامت منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، العديد من الجماعات والحركات الإثنية المطالبة بالحفاظ على هويتها المستقلة واعتراف الدول بها، وقد دعم هذه المطالب تزايد اهتمام منظمات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والمحلية بهذه الجماعات، زيادة على العمل على تطبيق مبدأ " التدخل الدولي الإنساني " الذي يهدف إلى وقف سياسات القمع والتدمير والتهجير الجماعي التي كانت بعض الدول تقوم بها لمواجهة الجماعات الإثنية الخاضعة لها. (7)

يذهب البعض إلى أن عالم ما بعد الحرب الباردة مليئاً بالنزاعات، سواء كانت نزاعات لمجموعات متفرقة داخل الدول، أو نزاعات تمتد عبر الحدود القومية، ويستدلون على ذلك بما حصل في هذه الفترة من غزو العراق للكويت، والحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة، والتوتر بين الهند وباكستان، والعلاقات غير المستقرة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وبين الصين وتايوان، وكذا النزاعات عبر الصحراء الإفريقية. (8)

من جهة أخرى تنحصر التحولات على مستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة في تراجع الأيديولوجيا الشيوعية، مقابل انتشار واسع للديمقراطية الليبرالية، حيث أن انهيار الشيوعية وانتشار الديمقراطية الليبرالية في دول ما بعد الشيوعية ودول العالم الثالث جعلنا أمام مناخ جديد للديمقراطية الكونية. (9)

كما لقي البعد الحضاري والثقافي اهتماما كبيرا لدى العديد من المنظرين في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحكم تحول طبيعة الصراع الدولي من عسكري أيديولوجي إلى اقتصادي حضاري.

وهو ما تؤكد كتابات "صمويل هنتغتون" عن صراع الحضارات (كما سنبين لاحقا)، حيث يؤكد أن الصراع بين الثقافات سيكون هو سمة الصراع في القرن الحادي والعشرين. إن الاهتمام بالبعد الثقافي للعلاقات الدولية فرضه تجدد الاهتمام بمسائل الهوية الوطنية، والعرقية،

وارتبط ذلك بالتساؤل عن السيادة السياسية والاقتصادية في مناطق من العالم، مثل البلقان التي تفجر فيها الصراع العرقي، وهنا يعتقد البعض أنه منذ نهاية الحرب الباردة دخلنا مرحلة دولية جديدة من الصراع المعولم القائم على الثقافة. (10)

المحور الثاني: النظريات المعاصرة للصراع الدولي:

عرف الحقل النظري للعلاقات الدولية- منذ نهاية الحرب الباردة- اضطرابا كبيرا بفعل غياب الأسس التي كانت تتحكم في تحليل الشؤون الدولية، حيث أن المنظورات التقليدية لم تعد لها القدرة التفسيرية الكافية لفهم و تأطير واقع المرحلة الدولية الراهنة. (11) وفي سياق المحاولات الجارية لملئ الفراغ الفكري و النظري الكبير الذي خلفه انهيار المعسكر الشيوعي و انتهاء الصراع الأيديولوجي لفترة الحرب الباردة، قدم المنظرون مجموعة من التصورات و النماذج النظرية الجديدة لتشخيص الواقع الدولي الجديد و إضفاء قدر من المعنى على التحولات العالمية الجذرية. (12)

يلاحظ أن بعضا من هذه النظريات يترجم الحاجة الأمريكية الملحة إلى إيجاد تحدي جديد يجعلها تنفرد بقيادة العالم، وهو ما يعني منح الصراعات الدولية القادمة مضامين جديدة تتسجم و إعادة تعريف المصالح الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. (13)

1- أطروحة الفوضى الدولية:

تتعلق هذه الأطروحة من واقع اللانظام و الفوضى التي تميز العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، وهي تؤكد أن النظام الدولي يتسم بالفوضى لافتقاده إلى سلطة عليا تفوق سلطة الدول، وبالتالي فإن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها بطريقتها الخاصة. ولما كانت مصالح الدول متناقضة، فإن العلاقات الدولية تنتم بالصراع الدائم. وفي ظل هذه الوضعية، فإن الدول تواجه "معضلة أمنية دائمة" مما يعني أن قضية الأمن تمثل مسألة محورية في العلاقات الدولية في ظل نظام يتميز بالفوضى. (14)

إن شعور كل دولة في النظام الدولي بانعدام الأمن يقودها للدخول في سباق دائم لزيادة القوة لتعظيم أمنها. ومادام أن كل دولة تلاحظ زيادة قوة جيرانها فإن إحساسها بالأمن يتكرر، وبالتالي فهي تحاول قدر الإمكان إكتساب قوة أكبر، و النتيجة أن كل دولة تكون وبصورة مستمرة في مواجهة مع " المعضلة الأمنية " (The security Dilemma) (15).

بهذا الصدد يعتقد الواقعيون أن نهاية الحرب الباردة لا تشير إلى الحاجة لإلتزامات أخلاقية، بقدر ما تشير إلى العودة إلى سياسة القوة الخالصة بين دول مستقلة، كما أن نهاية الحرب الباردة لا تعني نهاية التنافس العالمي بين القوى العظمى، بل تعني استمرار السياسات القائمة على تنافس الدول المهيمنة على النفوذ وملاحقة مصالحها الدائمة. (16)

وبما أنه لا يوجد كيان ذو سيادة أعلى من الدولة كي يشكل النظام السياسي الدولي، نجد أن السياسة العالمية نظام ذاتي المساعدة (self-help system)، حيث يتعين على الدول أن تعتمد على مواردها العسكرية الذاتية لتحقيق غاياتها. (17)

وهكذا تنشأ المعضلة الأمنية بسبب وضعية عدم اليقين الناتجة عن حالة الفوضى العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى أفعال وردود أفعال للدول تتمحور حول زيادة القدرات العسكرية بصورة مستمرة، وهو ما يرسخ حالة اللأمن. (18)

يؤكد الواقعيون الجدد « The New Realistics » -وعلى رأسهم كينيث والتز - أن البنية الفوضوية للنظام الدولي ترفع من درجات عدم الثقة و الشكوك بين الدول، حيث أن احتمالات الحرب في الأنظمة الفوضوية تدفع الدول للحفاظ على الجيوش حتى في أوقات السلم (19). وبذلك تصبح الحرب سمة دائمة من سمات السياسات الدولية، ويجب على الدول في هذه الحالة أن تمنح اهتماما بقوتها.

ولا يعتقد الواقعيون الجدد بحصول تغييرات جوهرية في طبيعة الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويشيرون إلى حرب الخليج، و إلى التفكك الكبير الذي أصاب يوغسلافيا السابقة و أجزاء من الإتحاد السوفييتي، وهم يرون أننا لازلنا نعيش في عالم يسوده التنافس الأمني المتواصل.(20)

من جهة أخرى اعتبر البعض أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد تجسد إلى حد كبير نظرية الفوضى، حيث دخل العالم عصرا من الإضطرابات المؤثرة على مختلف التوازنات العالمية. في هذا السياق، طرح الكاتب الياباني "أروكي موراكامي" (ARUKI MURAKAMI) "مفهوم الفوضى اللينة" والذي يعني أنه يمكن أن تتدخل اضطرابات في أي مكان في العالم قد تؤدي إلى تحولات جذرية على المستوى العالمي.(21)

أما المنظور الليبرالي فرغم اعتراف أنصاره - عموما- بالطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، إلا أنهم - خلافا للواقعيين - يرون إمكانية التخفيف من حدة هذه الفوضى عن طريق تعزيز السياسات التعاونية ومن خلال التأكيد على دور المؤسسات الدولية و الإقليمية، وهم ينتقدون الصورة الواقعية للفوضوية التي تركز على المواقف المتطرفة وتغفل الإعتدال الإقتصادي المتبادل، وبالتالي فإن الدولة تسعى بطريقة طوعية من أجل سلمية العلاقات الدولية، حيث تشكل مجموعة العلاقات التعاونية بين الدول بداية روابط "إجتماعية"، تعمل على منع إستخدام العنف أو التهديد بإستخدام القوة.(22)

فبالرغم من أن الليبراليين لا يقللون من أهمية القوة العسكرية، إلا أنهم يؤكدون على أهمية المسائل الإقتصادية و البيئية و التكنولوجية، وهم يشددون على فرص التعاون بين الدول في ظل نظام معقد في المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة، حيث لا تستطيع دولة أو أي تحالف لمجموعة من الدول أن يقف وحده في عالم مترابط إقتصاديا ومعلوماتيا و بيئيا ومن ثم أمنيا.

ولحل المعضلة الأمنية التي تواجهها الدول، تقترح الليبرالية الجديدة « The New Liberalism » "نظرية السلام الديمقراطي" وهي النظرية التي تنطلق من فرضية مفادها أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضا، بمعنى أن الدول المستقرة دستوريا لا تخوض

حروباً ضد بعضها، مع أنها تخوض العديد من الحروب ضد الدول غير الديمقراطية (23).

يؤكد الليبراليون أن الديمقراطيات لا تتحارب نتيجة مجموعتين من الأسباب:

* المجموعة الأولى تتعلق بالأسباب المعيارية و الثقافية، حيث أن الديمقراطيات

تتقاسم مجموعة من المعايير تجعل من الصعب استخدام القوة ضد دول ديمقراطية أخرى.

* المجموعة الثانية تتعلق بالأسباب الهيكلية و المؤسساتية ،حيث أن المؤسسات تضع

قيوداً على الحكومات كما أن مراعاة توجهات الرأي العام في الدول الديمقراطية يمكن أن يكبح جماح الحرب.

ليخلص أصحاب نظرية السلام الديمقراطي ،أنه يجب توسيع دائرة الديمقراطيات

الليبرالية إذا أردنا ضمان السلام العالمي.(24)

لقد طور باحثون ينتمون للمدرسة الليبرالية الجديدة من أمثال روبرت كيوهان Robert

Keohane وروبرت أكسلورد Robert Axelrod نماذج تشترك في كثير من الأمور

مع الواقعية الجديدة. فقد قبل المنطلقين الأساسيين للفوضى الدولية و الأناية العقلانية

للدول، وكان تحليلهما يهدف إلى بيان أنه من الممكن للأنايين العقلانيين أن يتعاونوا حتى

ضمن نظام فوضوي و أقر بأن التعاون في ظل الفوضى يكون معرضاً للشهاشة بشكل دائم،

على أنه إذا أمكن إرساء قواعد أنظمة دولية يمكن ضمنها تبادل المعلومات و إسباغ الصفة

الرسمية على الإلتزامات، فإن من شأن احتمالات التعاون أن تتعزز.(25)

وقد جادل باري بوزان Barry Buzan -ضمن إتجاه الواقعية البنوية - بان إحدى

السمات اللافتة و الهامة لثمانينيات و تسعينيات القرن العشرين هي الظهور التدريجي لنوع

من "الفوضى" الأكثر "تضوجاً" تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تتطوي عليها

مواصلة المنافسة الشديدة في عالم نووي، وبالتالي فإن النظام الدولي المعاصر في مجمله

أقرب " للفوضى الناضجة" ،وذلك بفضل المعايير المؤسساتية التي تضبط العلاقات

المشتركة بين الدول، وهو في نفس الوقت لا ينفى كون الدول تناضل بإستمرار من أجل

الهيمنة.(26)

تعرضت أطروحة الفوضى لانتقادات عديدة أهمها، أن الفوضى العالمية ليست سوى حالة مرضية غير طبيعية، و أن النظام و الإستقرار هو القاعدة التي ستميز العالم، كما أن النظام الدولي هو دائما نظام توازني يحمل في داخله عناصر الضبط و التصحيح الذاتي، و أن التوازن و السلام يشكلان الوضع الطبيعي في العالم المعاصر. (27)

إلا أن إتجاهات مغايرة استمرت في التركيز على خطاب"اللانظام و الفوضى"، معتبرين أن العالم المعاصر هو بصدد العودة لعصور وسطى جديدة، حيث ستسود العالم صراعات دموية شرسة، وستعود الكراهية الإثنية و الدينية، و يتصاعد الإرهاب و العنف و التطرف. (28)

2/ أطروحة نهاية التاريخ:

أعلن (فرانسيس فوكوياما) "نهاية التاريخ"*² مع الإنتصار الكوني و الشامل للديمقراطية الليبرالية عبر العالم، بإعتبار ذلك يشكل المعنى الأسمى للتاريخ، وحيث لم تعد هناك تحديات حقيقية كفيلة بمنافسة النظام الليبرالي.

تقوم أطروحة نهاية التاريخ عند" فوكوياما" على فكرة أساسية مفادها أنه بنهاية الحرب الباردة انتصرت الأفكار الليبرالية و الديمقراطية و رأسمالية السوق، بإعتبارها تجسد النموذج الإنساني الأرقى و الأمثل، إذ يرى فوكوياما بأن التاريخ قد إنتهى، و انتهى معه الصراع على القضايا الكبرى، بمعنى أنه لا توجد تناقضات جوهرية في إطار الليبرالية الحديثة بعد فشل الأنظمة البديلة. (29)

يعتبر فوكوياما أن الديمقراطية تشكل نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للإنسانية، و الشكل النهائي للحكومة، كما أن التوسع العالمي للديمقراطية سيقبل من استخدام القوة(30)، وبالتالي يبشر فوكوياما بزمن عالمي للديمقراطية و حرية السوق تتضاءل فيه الصراعات بسبب عدم وجود فكر مغاير أو منافس لديمقراطية السوق.

لقد تنبأ فوكوياما بإنقسام الصراعات الدولية و المجتمعات في المستقبل إلى شطرين؛ أحدهما هو العالم التاريخي و يتمثل في دول الجنوب التي ستبقى تعاني الصراعات الإثنية و الأيديولوجية، و الثاني هو عالم مابعد التاريخ و هو العالم الرأسمالي الغربي. (31)

يرى فوكوياما أن دول العالم الثالث كانت ومازالت تعيش في عصر التناقضات الكبرى بسبب صراعات متعددة الأسباب كالدينية و القومية و غيرها، وهي بذلك لا تزال تعيش في أعماق التاريخ، وستبقى على هامش السوق و على هامش المنافع الدولية.(32)

وهو يؤكد أن العلاقة بين العالم التاريخي وما بعد التاريخي ستعرف تفاعلات محدودة، وستتبلور حول مجموعة محاور للتصادم بينهما أهمها؛ البترول و الهجرة و التهديدات المحتملة بفعل الإنتشار الواسع للتكنولوجيا العسكرية لدى عدة دول في الجنوب.(33)

يطرح فوكوياما الدين و القومية كأعداء جدد للرأسمالية في صراعها مع العالم الغارق في التاريخ، حيث يقف هذا العامل عائقاً في طريق انتشار القيم الرأسمالية و تعميمها. وليس هناك من طريق أمام المجتمعات غير الغربية للخروج من عالم ما قبل التاريخ إلا إتباع النموذج الغربي، وتحديد النموذج الأمريكي سياسياً و إجتماعياً و إقتصادياً. (34)

أما فيما يخص العلاقة بين دول ما بعد التاريخ، فيعتبر فوكوياما أنه نظراً لاختلاف سلوكها عن سلوك الدول التاريخية، فستكون لدى ديمقراطيات ما بعد التاريخ مصلحة مشتركة في حماية نفسها من الأخطار الخارجية، وفي نشر قضية الديمقراطية في الأقطار التي لا توجد بها نظم ديمقراطية، فالولايات المتحدة و غيرها من الديمقراطيات لها مصلحة طويلة الأمد في حماية مجال الديمقراطية في العالم.(35)

من هذا المنطلق، ينتقد فوكوياما النظرية الواقعية كونها تختزل سلوكيات الدول في القوة و المصلحة، و هو يدافع عن رؤية و بلسونية جديدة للعلاقات الدولية أساسها أن القيم الغربية قيم "كونية" ستعرف الإنتشار في كل العالم(36)، وبالتالي فهو يشيد بالنزعة الأخلاقية التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية في اهتمامها بحقوق الإنسان و القيم الديمقراطية. و بصدد انتقاد منطق القوة عند الواقعيين، يؤكد فوكوياما أن الديمقراطيات التي تختار أصدقاءها و أعداءها على ضوء اعتبارات إيديولوجية يمكن أن يكون لها في المدى الطويل أصدقاء أقوى و أبقى على مر الزمن، كما أن عليها عند التعامل مع أعدائها عدم التغاضي على الإختلافات الأخلاقية الثابتة كمسائل حقوق الإنسان في سعيها وراء القوة.(37)

ورغم أن فوكوياما يبشر بزمن عالمي للديمقراطية تتضاءل فيه الصراعات. إلا انه يعترف بأن العلاقة بين النظم الديمقراطية و النظم غير الديمقراطية ستظل تتميز بالشك و

التخوف، وسيظل استخدام القوة هو الحكم النهائي في العلاقات بينها رغم الدرجة المتزايدة من الإعتماد المتبادل في المجال الإقتصادي.(38)

وكروية تقييميه، يمكن القول أن خطاب "النهاية" هو خطاب انتصاري يحمل في طياته رسالة متعجرفة، أغرته بعض الوقائع الدولية وجعلته يعتقد أن "أنا التاريخ" ومركزها أوروبا وأمريكا قد حققت ذاتها وبالتالي على باقي العوالم المسارعة للالتحاق بالتاريخ الكوني، ومن ثم فإن الجنوب محكوم عليه- وفق هذه النظرة- بالتبعية الدائمة، وسيبقى فاعلا سلبيا يملأ العالم مجاعات وتهديدات ويعرض عالم ما بعد التاريخ لعدم الاستقرار.(39)

يرجع الباحث "سمير أمين" هذه الوضعية إلى كون أن النظام العالمي -بقيادة الغرب- لا ينتمي إلى "ما بعد الامبريالية" بل هو نظام امبريالي، حيث أنه لا يقدم لشعوب "التخوم" (الجنوب) أية فرصة للاستفادة من مزايا الاستهلاك المرتفع المقتصر على أغلبية شعوب المركز، إنه لا يتيح -حسبه- ولا يعيد إنتاج إلا تعميق الهوة بين الشمال والجنوب (40). كل ذلك يتم في ظل أيديولوجية اقصائية تسعى إلى تكريس التهميش وتغذية روح المواجهة بينهما بعد الانتصار التاريخي الذي حققته الليبرالية الغربية.

وإذا افترضنا وجود أقلية صغيرة خارج العوالم الغربية تحارب القيم التي يعلن عالميتها، فإن ما يدان على الغرب أكثر حسب الكاتب الفرنسي - باسكال بونيفاس- هو أن الغرب لا يطبق القيم بطريقة عالمية.(41)

فالضرورات الأمنية التي أعقبت أحداث 2001/09/11 والحاجة إلى تكوين تحالف عالمي لمجابهة الإرهاب، جعلت الولايات المتحدة -مثلا- تتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان لحلفائها الجدد، بل اضطر الغرب لإعادة تكييف معادلة جديدة بين الأمن والحرية تقضي بمحاصرة الشفافية الإعلامية و التغاضي عن مسائل التعذيب.(42)

وهو ما يشير إلى أن أزمة النظام الرأسمالي في هذه المرحلة الجديدة ليست أزمة عابرة، ولكنها أزمة بنيوية شاملة على المستويات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والمالية والاقتصادية، بما يمكن أن يعبر عن "النهاية" للتاريخ .

3-أطروحة صدام الحضارات :

يتمثل المنطلق المركزي لأطروحة "صدام الحضارات" ^{2*} لصاحبها "صامويل هنتنغتون" في تبنيها الصريح لفكرة اعتبار الحضارة العامل الجديد الذي سيتحكم في صيرورة العلاقات الدولية، وأن ظاهرة التصادم بين الحضارات ستحل محل الحرب الباردة باعتبارها الظاهرة المركزية للصراع الدولي، وبالتالي فالانقسامات الكبرى في العالم ستكون انقسامات ثقافية تتصادم في إطارها مجموعة من الكتل الحضارية المتنافسة. (43)

فهو يفترض أن السياسة الدولية يعاد تشكيلها على امتداد الخطوط الثقافية التي تفصل الحضارات عن بعضها، كما أن الحدود السياسية يعاد رسمها لكي تتوافق مع الحدود الثقافية، العرقية والدينية والحضارية. يقول "هنتنغتون" بهذا الصدد: "شهدت السنوات التي تلت الحرب الباردة بدايات تغيرات مثيرة في هويات الشعوب ورموز تلك الهويات وبدأت السياسة الكونية في إعادة التشكل على خطوط ثقافية." (44)

إن الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة حسب "هنتنغتون" يشهد تحولا من الصراع الإيديولوجي والاقتصادي إلى الصراع الثقافي، حيث يرتبط الأمن الدولي بصورة متزايدة بالهوية الثقافية بدلا من ارتباطه بسيادة الدولة أو الأمة. يعتبر "هنتنغتون" - في هذا السياق - أن الصراعات بين المجموعات في الحضارات المختلفة ستكون أكثر توترا أو أكثر استدامة وعنفا من الصراعات بين المجموعات في الحضارة نفسها، وسوف يعبر الصدام الثقافي عن نفسه على مستوى الصراع على الموارد من جهة، وعلى مستوى المنافسة على القدرات والنفوذ ضمن النظام الدولي، كما أن المحرك الرئيسي لهذا التنافس هو ما بين "الغرب" بصفة الحضارة المسيطرة من جهة والبقية من جهة أخرى. (45)

يعتقد "هنتنغتون" أن الصدام الحضاري في شكله الحاد والعنيف سيكون نتيجة للحبوية الديمغرافية في الجنوب وهو ما يهدد نمط الحياة الغربية، فهو يقول: "طالما أن التدفق السكاني الإسلامي والانبعاث الاقتصادي الآسيوي مستمران، فإن الصراعات مستمرة بين الغرب وحضارات التحدي سوف تصبح أكثر مركزية في السياسة الكونية" (46). وبالتالي الحضارة الغربية - حسب - ستكون مهددة من قبل تحالف العالمين الإسلامي والكونفوشيوسي. من ناحية أخرى يرى "هنتنغتون" أن العولمة تزيد من احتمال الصدام الحضاري، فالعالم آخذ في التحول إلى رقعة أصغر، وهذا يرفع درجة الوعي بالخلافات والتهديدات

الثقافية. كما أن التغيرات الاقتصادية من شأنها إضعاف الولاءات المحلية للدولة، ويتم ملئ الفراغ الناجم عن ذلك بمرجعيات ثقافية. (47)

وهكذا يقوم نموذج صدام الحضارات على عدد من الافتراضات الرئيسية :

1- أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا إيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول وإنما سيكون ثقافيا وحضاريا .

2- أن للهوية الثقافية أهمية متزايدة في المستقبل وان أهم النزاعات ستحدث في المستقبل على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل الحضارات عن بعضها.

3- أن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة باعتباره الظاهرة المركزية للسياسات العالمية. (48)

لقد حاول بشكل عام "هنتنغتون" ملئ الفراغ الإستراتيجي قصد توجيه صانعي السياسة الأمريكية، بهدف صياغة دور إستراتيجي جديد للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة يتوافق مع مصالحها القومية والإستراتيجية ، و يحافظ على الزعامة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجذرية. حيث يؤكد " هنتنغتون" أن "بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية، وعلى الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة، ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية." (49)

تعرضت أطروحة صدام الحضارات لعدة انتقادات كان من أبرزها أن "هنتنغتون" لم يقدم مبررا مقنعا لحدوث الصراع بين الحضارات، فمجرد وجود الاختلافات بين الحضارات لا يشكل في حد ذاته سببا للصراع، كما أن التشابهات الثقافية لا تقلل من احتمالات نشوب الصراعات.

كذلك فان تركيز "هنتنغتون" على النمط الصراعى على حساب النمط التعاوني للتفاعلات الحضارية يتوازى مع تركيزه على الاختلافات الحضارية على حساب المشترك الحضاري. (50)

ففي ظل التحديات والمشكلات المشتركة التي تواجه البشر في كل مكان، خاصة في مجالات البيئة والكوارث والأمراض والفقر والجريمة العابرة للقارات، يصبح الأولى هو "تعاون وحوار الحضارات" انطلاقاً من الاعتبارات الإنسانية ولصالح البشرية جمعاء. (51)

كما إن التناقضات بين الثقافات غير الغربية والغرب سوف تزداد تضاؤلاً كلما ازدادت قوى عالم الاقتصاد وقوى عالم المجتمع انطلاقاً، حيث يتراجع "صراع الثقافات" مع الدخول في اللعبة المشتركة للتنافس والتعاون الاقتصاديين، وهنا تنشأ حركات عابرة للقوميات، وتتمو قطاعات متداخلة من القيم المشتركة. (52)

من جهة أخرى وجدت الواقعية البيئة الدولية القائمة على الصراع الحضاري مناخاً ملائماً لتجسيد معظم أفكارها وفرضياتها لأن الدول في إطار الصراع الحضاري تسعى إلى تحقيق مصالحها نتيجة لندرة الموارد والمصادر في العالم. (53)

وبالتالي فالاتجاه المؤيد لاستمرار الرؤية الواقعية في دراسة السياسة الدولية يؤكد أن حالات النزاع في الماضي والحاضر كانت دائماً نزاعات بين دول لتحقيق مصالحها القومية، فهو صراع مصالح لا صراع حضارات. كما ينظر أصحاب هذا الاتجاه للعوامل الثقافية باعتبارها أداة توظف سياسياً، ويتم التلاعب بها لتحقيق المصالح.

خاتمة

بعد نهاية الحرب الباردة، دخل العالم مرحلة جديدة برز فيها دور العوامل الثقافية والحضارية كعوامل تفسيرية هامة في السياسة الدولية.

يبدو أن هناك تناقضاً بين الدوافع الحضارية للصراعات الدولية والاعتبارات المصلحية التي تملئها السياسات الواقعية، إلا أن تحليل الطروحات الغربية خاصة نظرية نهاية التاريخ ونظرية صدام الحضارات، يجعلنا نجزم أنهما لا يخرجان عن حدود المدرسة الواقعية رغم الاختلافات الظاهرية بينهما .

إن الاعتماد على العامل الحضاري كدالة جديدة للصراع الدولي بعد الحرب الباردة لم يكن بطريقة عفوية من بين النظريات المفسرة للصراعات الدولية، فهو يوفر نوعاً من الخصوصية والمرونة يجعل الهدف من هذا التنظير هو التمهيد لمرحلة عالمية جديدة تحافظ

على إنفراد وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة تعريف مصالحتها باستخدام القوة والصراع. وهكذا، فإن إعادة رسم خارطة حدود الصراعات الدولية على أسس ثقافية وحضارية يتيح للغرب والولايات المتحدة الأمريكية تعدد الخيارات والبدائل في مباشرة صراعاتهم واستمرار السيطرة على الموارد العالمية بحجة تهديد الثقافة الغربية.

وبالتالي تبقى الأهداف الحقيقية في السياسة العالمية هي المصالح والسعي لكسب المزيد من القوة والهيمنة والتفرد بمقدرات العالم ، وإنما يتم استخدام الطروحات الحضارية كغطاء لذلك، وهو ما يعني استمرار الطروحات الواقعية باعتبارها الأنسب لتفسير هذا العالم المعولم والمليئ بالصراعات.

الأمر المؤكد أن عالم المستقبل لن يكون عالما بلا نزاعات، فنحن نعيش توترات بلا نهاية، ونزاعات تمتد عبر الحدود القومية بسبب العوامل العرقية والدينية وكذا حول الحدود السياسية، كما أن التباين في التطور الاقتصادي والتكنولوجي بين دول العالم يساهم في تأجيج الصراعات .

وهذا لا ينفى أن بعضا من الصراعات تتحكم فيها العوامل الحضارية والثقافية، فحروب الإبادة التي تمارس ضد المسلمين في كثير من بقاع العالم -كما حصل لمسلمي إفريقيا الوسطي أو ميانمار مثلا- ساندها التواطؤ الغربي، تعتبر مؤشرا على أن العامل الحضاري يبقى حاضرا في صراعات العالم، ولكنه ليس العامل الوحيد.

في نفس الوقت، يمكن أن تشكل العوامل الحضارية والثقافية عناصر تغذية لثقافة السلم والتعاون بين شعوب العالم، إذا ما تم الحوار جاد وبناء بين الثقافات والحضارات يمكن على أساسه إعادة النظر في أسس العلاقات بين الفواعل العالمية، وإيجاد مبادئ مشتركة للتعايش والاحترام المتبادل بغض النظر عن الاختلافات السياسية والقيمية .

الهوامش :

- 1- ولاء علي البحيري، إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، عدد 191، القاهرة: مؤسسة الأهرام، جانفي 2013، ص15

- 2- جندلي عبد الناصر إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، مجلة المستقبل العربي، عدد 376، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية: جوان 2010، ص-ص 36-35
- 3- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أئسنة الحضارة وثقافة السلام، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، ص 91
- 4- Jean-Jacques Roche. Relations Internationales. Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence .1999, P66.
- 5- Marysia Zalewski (and) Cyntia Enloe. Questions about Identity in International Relations. (in)Ken Booth(and)Steve Smith (Editors). International Relations Theory Today. Pennsylvania. The Pennsylvania State University Press 2nd printing. 1997. p279
- 6- ناصيف يوسف حتي ، أي هيكل للنظام الدولي الجديد ،جريدة المساء (الجزائر) ، 09 أكتوبر 1996، ص 05
- 7- ولاء علي البحيري، مرجع سابق، ص 17
- 8- روبرت س-مكنا مارا، جيمس ج-بلايت، شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، تعريب: هشام الدجاني ،المملكة العربية السعودية ،مكتبة العبيكان ،2003- ص-ص 46-47.
- 9-fred halliday :The end of the Cold War and International Relations. (in) kenbooth and Steve Smith, opcit, p45
10. أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة:كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2007، ص131.
11. محمد سعدي، مرجع سابق، ص 47.
12. نفس المرجع السابق، ص 87.
13. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان للطباعة و النشر والتوزيع، 2009، ص 39.
14. محمد السيد سليم، إسهامات كلية الاقتصاد و العلوم السياسية في تأصيل علم العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، عدد 180، القاهرة: مؤسسة الاهرام، أفريل 2010، ص 25.
- 15-John Spanier, Games Nations Play ,Washington : congressional quarterly inc, seventh edition 1990, p97.
- 16- روبرت س-مكنا مارا، جيمس ج بلايت، مرجع سابق، ص 57.
- 17- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 07.
- 18-Dario Battistella ,Théories des Relations Internationales ,Paris :presses de sciences PO, 2eme edition, 2006, P478.

- 19- جوزيف س. ناي، الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1997، ص 19.
- 20- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 419.
- 21- محمد سعدي، مرجع سابق، ص 66-67
- 22- Jean Jacques Roche, Relations Internationales ,op-cit, P124
- 23- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص ص: 255-256
- 24-Alex Macleod, Dan Omera, Theories des Relations Internationales –Contestations et Résistances- , paris Athéna éditions .2eme édition ,2010, p468-469
- 25- كريس براون ،مرجع سابق ص 57
- 26- Dario Battistella.op-cit.p478
- 27- محمد سعدي ،مرجع سابق ،ص: 63
- 28-Marie Claude Smouts, Les Nouvelles Relations Internationales -Pratiques et Théories ,Paris :presse de science po,1998,p321
- 29- محمد عبد القادر حاتم ،العولمة: ما لها وما عليها، القاهرة :الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2005، ص ص: 462-463
- 30-Jean Jacques Roche, Théorie des Relations Internationales, Paris :édition mont chrestien ,2eme édition ,1997,p127
- 31- خالد المعيني ،مرجع سابق ،ص 48
- 32- محمد عبد القادر حاتم ،مرجع سابق ،ص 464
- 33- محمد سعدي ،مرجع سابق ،ص 56
- 34- خالد المعيني ،مرجع سابق ،ص 49
- 35- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1993، ص ص: 244-245
- 36- محمد سعدي ،مرجع سابق ،ص 57
- 37- فرانسيس فوكوياما ،مرجع سابق ،ص 245
- 38- نفس المرجع السابق ،ص 244
- 39- محمد سعدي ،مرجع سابق ،ص ص: 60-61
- 40- سمير أمين ،البديل للنظام النيوليبرالي المعولم والمسلح، مجلة المستقبل العربي ،عدد 298، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،ديسمبر 2003، ص 17
- 41- باسكال يونيفاس، الحرب العالمية الرابعة، ترجمة احمد الشيخ ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ،2006، ص 117
- 42- انظر: حسين الحاج علي احمد، أفغانستان :التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي ،عدد 276 لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2002، ص ص: 25-27

- 43- محمد سعدي، مرجع سابق، ص 107
- 44- صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: دار سطور، ط 1998، 2، ص 35.
- 45- جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 790.
- 46- صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 386
- 47- جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 790.
- 48- أماني محمود غانم، مرجع سابق، ص -ص: 210-211
- 49- صامويل هنتنغتون، مرجع سابق ص 38
- 50- أماني محمود غانم، مرجع سابق، ص-ص 249-250
- 51- محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص 484
- 52- هارالد موللر، تعايش الثقافات: مشروع مضاد لهنتنغتون، ترجمة إبراهيم ابو هشيش، لبنان: دار الكتاب الجديد، 2005، ص 284
- 53- جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 38

*¹ نشر "فوكوياما" فكرته هذه في مقالة عام 1989 تحت عنوان "نهاية التاريخ"، ثم ضمنها في كتاب بنفس العنوان نشر عام 1992.

*² نشر "صامويل هنتنغتون" أطروحته حول "صدام الحضارات" في مقال له عام 1993 في المجلة الأمريكية "شؤون خارجية" ثم حوله إلى كتاب عام 1996.